ثورات أم خيبات (اليمن وليبيا) نموذجاً

الدكتور / عمر سعيد محمد الفلاح ... جامعة الزاوية ... كلية الاقتصاد العجيلات

المقدمة :

يُعد موضوع الثورات العربية من الموضوعات ذات الأهمية التي يجب دراستها في كل من اليمن وليبيا ، بجوانبها الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية والأمنية والأسباب والدوافع الداخلية والخارجية التي أدت لتلك الثورات بكل دقة وحياد لما لها من أهمية في العصر الحديث ، وما آلت إليهِ الأنظمة العربية والثورات ، فالثورة التي حصلت في كل من ليبيا واليمن ، وبعض الدول العربية الأخرى التي شهدت هذا الثورات ، أو تأثرت بها ، يّرجع للأسباب الاتية :

1- أسباب داخلية : استبداد السلطة الحاكمة في تلك الدول كما عبرت عن ذلك شعوبها وعدم تلبيتها للمطالب التي تفرضها الحياة الاجتماعية والسياسية مع تطورات هذا العصر وعدم وجود مخرجات جيدة لبعض الدول تلبي مطالب ومطامح شعوبها ، إلى جانب التهميش وكبت الحريات السياسية والاقتصادية لتلك الشعوب ، واللامبالاة بحقوق الإنسان ، وتطلع هذه الشعوب إلى الحرية والعدالة الاجتماعية .

2- أسباب خارجية : فتتجلى في وجود مصالح اقتصادية وجيوسياسية لعدد من الدول الغربية أسهمت في استمرار الثورات ، وطول فترة حكم الحكام العرب رأت فيهِ هذهِ الدول عدم الفائدة فسارعت لمساعدة تلك الثورات بالدعم المادي واللوجستي حتَّى استطاعت تغيير أنظمتها أو التصدي لقوات الأنظمة التي استعملت القوة مع شعوبها ، كما حصل في ليبيا بتدخل الناتو بعد تأييد الجامعة العربية ، وقرارات الأمم المتحدة ، ولكن تلك الثورات لم تأت من فراغ بل كان لها عدة جوانب أخرى .

أ-**الجانب الاقتصادي** : المجتمعات العربية رغم مواردها النفطية والمعدنية والزراعية تعيش في فقر مدقع ، تغلب على شعوبها البطالة وخاصة في الطبقة الشبابية التي تتخرج من الجامعات والمؤسسات المهنية دون أنْ تجد مواطن شغل لها ، ومرد ذلك عدم التخطيط الاستراتيجي لاستيعاب تلك العناصر بعد تخرجها ؛ لذا كثرت المطالب والدولة عاجزة عن تحقيقها والحرمان الجائر له الأثر الكبير على تذمر الشعب وحقده على السلطة ممَّا جعله يتحين الفرص للانقضاض عليها ، ولكن فساد السلطة اقتصادياً دمر البلد ، بعبث الأسرة الحاكمة بأموال الشعب ، وحرمان الشعوب من أبسط الحقوق ،

الأمر الذي جعل التغيير لا مفر منه ، مع وجود مصالح غربية اقتصادية بحثة سعت لتغيير تلك الأنظمة .

ب- **الجانب الاجتماعي** : إنَّ الحياة الاجتماعية في جُلْ الدول العربية قد تكون واحدة في الوقت الذي توجد فيه حساسيات ولا فوارق أثنية في المجتمعات العربية بالمعنى العام ، ساعدت على قلة حدوث أي مشاكل سياسية أو اجتماعية ، وهذا ما نراه في عدة دول عربية ولكن عدم تنفيذ السلطة لمطالب شعوبها ، ولو لأبسط الحقوق كحق التعبير، أو النقد للسلطة ، والاحتقان السياسي الناتج عن سيطرة النظم الحاكمة في الدول العربية والهيمنة المطلقة على السلطة وسعي بعض الحكام لتوريث السلطة لأبنائهم ، والتي حولت الحكم الجمهوري إلى حكم شبه ملكي مع احتفاظها باسم الجمهورية كما في ليبيا .

جـ - الجانب الأمني : لم تكن الدول العربية تعتقد يوماً بأنَّ شعوبها سوف تقوم عليها بالثورات ؛ لما كانت تتمتع بهِ من قوة لتضليل الشعب في خطابها السياسي مسخرة الإعلام بالكامل لتمرير أجندتها وأهدافها السياسية ، وقوتها الأمنية الضاربة وخاصة في الدول التي لم يكن لها دستور أو لها دستور هش غلب عليهِ التغيير في العديد من المناسبات لأجل دوام حكم الفرد ، الذي يؤمن بالحكم المطلق بعيداً عن مصالح الشعب وطموحاتهِ ، ممَّا أدى إلى وجود حاكم سيء وحكم أسوأ ، ((وشعور الشعب بأنَّهُ عاش مقهوراً ؛ لعدم سماح السلطة بوجود معارضة قوية وجادة تعبر عن مصلحة الأمة ، وإنْ وجدت معارضة فهيَ صورية ليس لها حياة إلاَّ تجميل* أمام العالم)) . (1) رغم أنَّ المعارضة هي أساس المدافعة على الحقوق كي لا تفسد الدولة ولكن صنع الأنظمة للأجهزة الأمنية والقوات الخاصة التي أسستها لا للمحافظة على الأمن والنظام العام ، بل من أجل الحفاظ على بقائها بالحكم أطول وقت ممكن ولقمع كل محاولة لقلبها وهذه الأجهزة الأمنية أتوا لها بمن يقودها من أبناء الحكام والموالين لهم ، ممَّا زاد من غضب الشعب ، وأدى بالشعوب العربية بالانتفاضة على أنظمة الحكم القائمة ، إلى جانب التدخلات الخارجية من أجل مصالحها بذريعة حقوق الإنسان والديموقراطية .

*المقصود هنا أن هناك دولاً بها أحزاب ، ولكن تلك الأحزاب ليس لها أي دور سياسي .

إشكالية البحث :

تدور مشكلة البحث حول أسباب ودوافع واهداف قيام الثورات التي حدثت في كل من اليمن وليبيا ، وأثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الإسراع بالثورات ومآلاتها ، ودور الدول الغربية فيها ، ومنها تبرز لنا الأسئلة التالية .

1- ما الأسباب والدوافع التي أدت إلى قيام الثورات ؟

2ـ ما أماكن الثورات العربية ؟

3- هل هي ثورات أم خيبات ؟

أهمية البحث :

يمكن تلخيص أهمية البحث في الآتي :

دراسة الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لدول الثورات العربية ، وتسليط الضوء على أسباب ودوافع الثورات العربية آلت لتلك الثورات ، وموقف الأنظمة من تلك الثورات وإيضاح واقع الحياة السياسية العربية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية ، كما تشمل الدراسة ، ما آلَ إليهِ الثورات ونتائجها .

أهداف البحث :

تتجلى أهم أهداف الدراسة في التالي :

2- إبراز الأسباب والدوافع التي أدت إلى قيام الثورات .

2ـ بيان وشرح أماكن الثورات العربية .

3- شرح رؤية الباحث حول التساؤل . هل هي ثورات أم خيبات ؟

حدود البحث :

2- الحدود المكانية : تنحصر هذه الدراسة في الدول العربية التي قام فيها هذا الحراك وهي اليمن ، ليبيا .

2- الحدود الزمانية : تبدأ الحدود الزمنية لهذه الدراسة من العام 2011 م وهو العام الذي حصلت فيهِ هذهِ الثورات .

مناهج البحث :

بالنظر لكون الدراسة تنصب على دراسة االثورات وأسباب قيامها ، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ، وهل نجحت الثورات العربية في إرساء الحرية المنشودة ؟ وما مستقبل هذهِ الثورات ؟ وسيتم التركيز علي مدخلات ومخرجات وبنى ومؤسسات تبلور هذهِ العملية ، وعليهِ فإنَّ أفضل مدخل لتناول الموضوع هو المدخل التحليلي الوصفي مع الاستعانة بالمنهج التاريخي لتتبع الأحداث وربطها بالواقع العربي في تلك الدول .

محاور البحث :

المحور الأول – الأسباب والدوافع التي أدت إلى قيام الثورات :

في البداية يمكننا القول بأنَّ الأنظمة العربية تشابهت إلى حد كبير في تنفيذها السياسات العامة حيث اعتمدت في حكمها على المركزية في التعامل ، واتخاذها منفردة القرارات السياسية الخاطئة السياسية مندمجة في رأس السلطة حتَّى يمكنها تعديل الانحراف السياسي ، رغم وجودها وتعنت الحكام وعدم اعتمادهم على النخب السياسية

الفاعلة ، كما أنَّ انشغال الحكام بالسياسات الخارجية والعلاقات الدولية دون الالتفات بجدية للسياسة الداخلية ، وظهور الفاعلين الجدد من أبناء الحكام الذين أسهموا في انحراف السياسات عن مسارها وعطلوا الديمقراطية بالتناوب السلمي على السلطة ، ووجود دساتير هشة غلب عليها التعديل السهل مما سهل على الحكام البقاء في السلطة لفترات عديدة مستغلين ذلك الضعف القانوني ، نتج عنهُ سياسات عقيمة ذات مخرجات سيئة أدت بالتالي إلى هامشية المطالب الشعبية وتحقيق رغباتهم ؛ ممَّا أدى بهم إلى الحقد وتحين الفرص للانقضاض على تلك الأنظمة والتخلص منها ، إلى أن جاء الوقت باندلاع الثورات بما سمى بالربيع العربي والذي بدأ بتونس ثم مصر ثم اليمن ثم ليبيا .

1- في اليمن . إنَّ النظام السياسي في اليمن كغيرهِ من الأنظمة العربية التي لم تقم بتنفيذ سياسات إصلاحية داخلية بالمستوى المطلوب ، فقام اليمنيون بالتظاهر عليها في العديد من المناسبات مهددة بالانفصال ، لم يستجب النظام لمطالب الشعب والذي كان يعاني من المشاكل القبلية التي بني عليها النظام فاعتماده على قبيلتهِ وأقاربهِ في تسيير سدة الحكم ، ولد الحقد والكراهية للنظام لدى الشعب ، وجعل الكثيرين يتحينون الفرص للقضاء على النظام ، إلى أنَّ جاءت الثورتان التونسية والمصرية ، ((فبدأت المسيرات الاحتجاجية التي انطلقت في 15 يناير 2011 م ، وبدء تجربة ميدان التحرير في القاهرة في 25 يناير 2011 حيث اتسم الحضور اليومي للشباب اليمني في الثورة بمزاجٍ مندفع يُعرف نفسهُ بالتناقض الكلي مع النظام ضمن شعار (الشعب يريد إسقاط النظام) ، من دون أنْ يعتني الشباب بتعريف أو تأطير أنفسهم بشكل محدد في إطار هذا التناقض)) . (2) تغذت تلك الجموع على النجاح الملهم للثورة المصرية والانتصار الحاسم في11 فبراير ، حيث خرج حينها آلاف الشباب المتحمسين في مدينة تعز جنوب ووسط اليمن وقاموا بأول اعتصام في حينهِ وتأسيس أول ساحة ثورية في اليمن التي عُرفت لاحقاً بساحة الحرية في تعز وشارك الشباب في مدينة عدن جنوب اليمن في الزخم الثوري وشهدت مظاهرات عدة ليسقط فيها أول شهيد ؛ ممَّا زاد من تأجيج الموقف ، وسارع الشباب اليمني في كل الميادين بالمشاركة القوية في الثورة ، فانضمت جماعة الحوثيين إلى الثورة الشعبية في صعدة شمال اليمن إلى الثورة ، وزاد شباب اليمني من وتيرة التظاهر السلمي كغيرهِ من الشعوب التي تظاهرت ضد حكامها ، قوبلت تلك المظاهرات بقوة السلاح من الجيش اليمني أدت بانشقاق العديد منهم ، وخاصة اللواء الأول بقيادة شقيق الرئيس علي عبدالله صالح - حسن المجيد ، تحولت تلك المظاهرات إلى ما يشبهُ الحرب ((الأهلية بين مؤيد

ومعارض استشهد فيها العديد من الشباب اليمني وفقد الكثير وشرد العديد ، إلى أنْ تدخلت الأمم المتحدة ودول الخليج بمبادرة خلصت البلاد من ويلات الحرب انتقلت بموجبها السلطة بوفاق بين السلطة والمتظاهرين ولفترة مؤقتة)) . (3) في 15 يناير من السنة نفسها ، وأدت إلى إسقاط نظام علي عبدالله صالح ، بوساطة سعودية خليجية ، سميت بمبادرة الخليج التي وضعت الحل الأمثل للأزمة بأنْ يتخلى الرئيس عن السلطة لنائبه مقابل أمن البلاد . ولكن لم تستقر الأوضاع السياسية في اليمن بسبب الدخلات الخارجية والمصالح الحيوية للدول الغربية حال دون إيقاف الحرب الأهلية ، كما أدت الثورة في تونس إلى قيام الثورة أيضاً في ليبيا .

2- في ليبيا : كانت ليبيا تعاني من حكم مزاجي ، تارة حكم جمهوري فوضوي دون دستور وتارة اخرى حكم جديد جاء بهِ الكتاب الأخضر ، فعمت الفوضى السياسية المعتمدة على المفكر الأوحد والزعيم المنظر العقيد معمر القذافي ((فلم تكن هناك مؤسسات دولة بالمعنى الصحيح بل كانت مؤسسات تسير وفق ما تريده السلطة ، جعل لها من يقودها من لجانهِ الثورية التي آمنت بفكرهِ ، لتنفيذ السياسات العمومية ، كما جعل لنفسهِ الحراسات الشخصية من النساء والكتائب الخاصة مهمشاً للجيش ، فكثر القمع والتعذيب للمناوئين لهُ ، وخاصة عندما تولى أبناؤه قيادة كتائبة الخاصة التي تسلحت بأعتى أنواع الأسلحة المتطورة والحديثة)) . (4) وعدم اعتمادهِ على المفكرين والسياسيين من أبناء الوطن الوطنيين ، واعتمادهِ على مزدوجي الجنسية لتسيير الأجهزة الأمنية والإدارية والسياسية مثل موسى كوسى ، كل تلك الأمور جعلت الشعب الليبي كغيرهِ من الشعوب يتحين الفرص للتخلص من حكم العقيد ، فبقيام الثورة في تونس ومصر تشجع الليبيون على التحرك والتظاهر ضد القذافي ، ((في البداية خرج الآلاف من الليبيين في بنغازي وطرابلس وبعض المدن الليبية مطالبين بادئ الأمر بإطلاق سراح المحامي فتحي تربل الذي احتجزتهُ الأجهزة الأمنية ، إثر دفاعهِ عن ضحايا سجن أبي سليم ، مطالبين بإخراج المحامي من سجنهِ يوم 15 فبراير 2011 م)) . (5) لم يرق للسلطة ذلك التظاهر لأنها اشتمت منهُ رائحة الثورة ، فأمرت السلطة بقمع التظاهر بالقوة عن طريق أجهزتها الأمنية ، ممَّا فاقم الأمر بسقوط الشهداء ، وكأنَّ النظام متناسياً أو متجاهلاً أنَّ الدم لا يولد إلا الدم والذي زاد من تفخيميهِ وسائل الإعلام المأجورة التي تنفذ أجندات خارجية مثل قناتي الجزيرة والعربية ، خرج الشعب في بنغازي كلها واقتحم معسكراً للقوات الخاصة معسكر الفضيل بو عُمر ، واستولى على السلاح وانضم إليهِ آمر القوات الخاصة بعد أنْ انشق عن نظام القذافي اللواء عبدالفتاح يونس فزاد ذلك

الانشقاق من قوة المتظاهرين وتحول الصراع بين مؤيد ومعارض ، فأصبحت ((المواجهة بينهما أمر لا مفر منهُ ، بين قوات النظام وكتائبهِ ، والمؤيدين لهُ من الذين يقيمون في ليبيا من الدول العربية والإفريقية لحمايته والمحافظة على نظامهِ ، ولقتل الشعب الأعزل والمدني بالطيران وأعتى أنواع الأسلحة ، واتهامه لهم بالخيانة ، ووصفهِ لهم بالجرذان وخطاباتهِ البائسة التي زادت من القتل في صفوف المدنيين)) . (6) سارع العالم بالتدخل من أجل مصالحهِ عن طريق الجامعة العربية والأمم المتحدة بإصدار القرارين 1970 و1973 والخاصين بحماية المدنيين وحظر الطيران في الأجواء الليبية ساعد الثوار على المضي قدماً في الثورة لمدة ثمانية أشهر كللت بالإطاحة بنظام القذافي ، فزال النظام وحكمهِ وقتل في مسقط رأسهِ سرت ، ولم يعرف أين دفن

لم تكن الثورات العربية مقتصرةً على دولة بعينها بل امتد لعدة دول عربية أخرى منها من قَبِلَ بتفهم السلطة لمطالب شعبها ، فقامت بإصلاحات قوية ، مثلما حصل في المملكة المغربية التي استجابت فيها السلطة لمطالب المتظاهرين المتمثلة في ((ملكية دستورية وإصلاحات سياسية واجتماعية ، وإنشاء دستور جديد يحّد من صلاحيات الملك وتقوية موقع رئيس الوزراء ، حدث ذلك الإصلاح ودخل حيز التنفيذ في 29 يوليو 2011 م ، إلى جانب عدد من الحقوق المدنية الجديدة بما في ذلك الضمانات الدستورية لحرية التعبير والمساواة الاجتماعية للمرأة ، وحقوق لغوية للمتحدثين بلغات الأقليات ، واستقلال القضاء ، ومحاسبة الفاسدين)) . (7) أمَّا في السعودية وبعض دول الخليج ، فأكتفت بتلبية مطالب المحتجين المطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية ، ففي السعودية أعلن خلالها ((الملك عبدالله بن عبدالعزيز حزمة من الإجراءات تشمل مكافحة الفساد ، ومخصصات مالية بمليارات الدولارات لرفع الأجور وتوفير آلاف الوظائف ، وبناء نصف مليون وحدة سكنية للعاطلين والموظفين والطلاب)) . (8) كما قامت إصلاحات في عموم الخليج العربي بتوفير ولو القليل من حرية التعبير بصحيفة تكتب لا تجد من يقرأها . هذا ولم يفلت باقي العالم العربي من هذه الثورات حيث شمل ((البحرين والإمارات وفلسطين والجزائر وموريتانيا والأردن والكويت وعُمان والسودان وجيبوتي ولبنان والتي انتهت إلى بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي نالت رضا الشعب ولو لقليل)) . (9) ومنها ما لا تزال لم تستقر فيها الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما هو الحال في اليمن وليبيا ،

والأمر متروك للزمن ، إما أن تستقر الأمور ويستتب الأمن ، وإمَّا أنَّ تأتي تحركات جديدة تحقق ما تصبو لهُ الشعوب ، أو مدى تحقيق تلك الشعوب للمصالح الغربية

المحور الثاني ـ أماكن الثورات :

إنَّ العالم تحكمهُ مصالح ، ويسعى دوماً لتحقيقها ومن أجلها يقوم بابتكار الاجندات والآليات التي تخدم مصالحهِ ، وتحقق مآربهِ ومن ذلك نجدهُ ابتكر مشروع الشرق الأوسط الكبير ومشروع نشر الديمقراطية في الدول العربية ومشروع التغيير وحقوق الإنسان ، والربيع العربي ، كل تلك الموضوعات عمل عليها على المدى القصير والطويل بما يحقق طموحاتهِ ومصالحهِ وكرَّس مقدراتهِ لإنجاحها ، ولتوفير الحد الأدنى من الحرية المنشودة للشعوب العربية التي هُم في لهف كبير للوصول لها ، ومن ذلك انطلقت الثورات العربية في العديد من الدول في حركات احتجاجية سلمية انطلقت في نهاية 2010 م ومطلع 2011 متأثرة بالثورة التونسية والتي كان من أسبابها انتشار الفساد والركود الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية إضافة إلى التضييق السياسي والأمني ، وعدم نزاهة الانتخابات في معظم الأنظمة العربية فبدأت بتونس في يناير 2011 م إلى أنْ وصلت إلى مصر في نفس الشهر ومن قبلها في اليمن ثم انتقلت إلى ليبيا وإلى البحرين ، حيث لم يسلم منها قُطر عربي إلاَّ القليل الذي استشعر ذلك وقام بإصلاحات جوهرية دستورية كما حصل في المملكة المغربية والمملكة السعودية والتي لم ينوِ الغرب تمرير أجنداتهُ فيها ، وفي دول أخرى قامت تلك الدول متحدة لإخماد تلك الثورة كما حصل للبحرين حين تدخل الخليج العربي لإخماد تلك الثورة في مهدها ((وكذلك تدخل دول الخليج العربي في القيام بالوفاق الوطني في اليمن ومد يد العون أيضاً للمتظاهرين في الميادين ، وجدَّ تدخل كل من تركيا وقطر في دعم الثورة الليبية ومدها بالسلاح والعتاد للقضاء على القذافي ، ولتنفيذ أجندات خارجية تخدم الدول الكبرى مثل امريكا وروسيا وأوروبا ، التي ساعدت مصر ومدَّتها بالمال لحلحلة الأزمة السياسية في بادئ الأمر، ثمَّ دعمها لشباب الثورة اليمنية وتزويدهم بالدعم المادي واللوجستي في الميادين حتَّى يصمد في وجه النظام اليمني ويقضي عليهِ ، والدور الذي لعبتهُ الجامعة العربية في المنظومة الدولية وتمكنها من إصدرا قرار من تلك المنظومة يسمح بالتدخل الدولي في ليبيا لفرض الحظر الجوي على طيران القذافي وحماية المدنيين كما يدعون)) . (11)

1- مناطق الثورات :

إنَّ الثورات الشعبية قامت في دول عديدة من العالم العربي من بينها:

الثورة في الكويت : الكويت من دول الخليج التي تطل على بحر العرب ، نظامها السياسي إمارتي (إمارة) وعاصمتها الكويت ، عدد سكانها لا يتعدى 2.832 مليون نسمة جُلهم من الأجانب ونسبة السكان الأصليين قليلة جداً ، ومساحتها الإجمالية لا تتعدى 17.818 الف كيلو متراً مربعاً ، تشتهر بالنفط الذي تعتمد عليهِ في اقتصادها الكلي ويحدها من الشمال إيران ومن الغرب والجنوب العراق ، ومن الشرق بحر العرب شهدت كبقية الدول العربية ولو بشكل ضئيل ثورة فكانت عبارة . ((عن سلسلة احتجاجات شعبية انطلقت منتصف عام 2011 م قبل موجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي وكانت أول من استخدم كلمة (ارحل) ضد رئيس الوزراء وطالبت هذهِ الاحتجاجات بإصلاحات اجتماعية واقتصادية كما قامت مظاهرات حاشدة في ساحة الإرادة للإطاحة برئيس وزراء الكويت ناصر الحمد الصباح وانتهت المظاهرات بإقالة الحكومة وحل مجلس الأمة الكويتي حل دستوري)) . (12) كما أن الدول الغربية اعتمدت عليها في مدها بالمال اللازم لتغيير أنظمة سياسية أخرى تستهدفها .

الثورة في عُمان 2011 م : سلطنة عُمان من دول الخليج ، نظامها السياسي سلطاني (سلطنة) ، تقع في أقصى الشرق الجنوبي للخليج العربي ، عدد سكانها 4.636 مليون نسمة ، ويشكل العُمانيين عدد 2.279 مليون نسمة من إجمالي عدد السكان ، حدودها من الشمال الإمارات العربية المتحدة ، ومن الشرق المحيط الهادي ، ومن الغرب المحيط الهادي والسعودية ومن الجنوب المحيط الهادي ، يشتغل أهلها بالصيد والتجارة ، شهدت الثورات العربية لعام 2011 فكانت عبارة عن ((مجموعة احتجاجات متفرقة بدأت يوم الجمعة 18 يناير / كانون الثاني 2011 قادها الشبان العُمانيون الذين طالبوا بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية هذا وقام السلطان قابوس على أثرها بإجراء بعض التعديلات وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار كثيراً من مطالب شعبهِ)) . (13)

الثورة في السعودية : السعودية تعد من أكبر دول شبة الجزيرة العربي مساحة وسكاناً ، نظامها السياسي ملكي ، وعاصمتها الرياض ، وعدد سكانها 32.940 مليون نسمة ، دينها الإسلام ومساحتها 2.149.690 كيلو متراً مربعاً ، يشتغل اهلها بالزراعة

والصناعة والتجارة تعتمد على النفط كدخل رئيسي ، شهدت الثورات العربية في العام 2011 م .

فكان الثورة عبارة عن احتجاجات متفرقة بدأت يوم الخميس 3 مارس 2011 م قادها شباب سعوديون من أجل المطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية أعلن عن أثرها الملك عبدالله بن عبد العزيز يوم الجمعة ((الموافق 2011/3/19 عن حزمة من الإجراءات تشمل مكافحة الفساد ، ومخصصات مالية بمليارات الدولارات لرفع الأجور وتوفير آلاف الوظائف وبناء نصف مليون وحدة سكنية للعاطلين والموظفين والطلاب)) . (14) كذلك لم تكن مستهدفة من قبل الغرب للاعتماد عليها في تمويل الأجندات الخارجية المستقبلية في ليبيا وسوريا واليمن .

الثورة في السودان : السودان من الدول العربية الإفريقية ذات البُشرة السمراء نظامها السياسي جمهوري رئاسي ، وعاصمتها الخرطوم ، وعدد سكانها 16.500 مليون نسمة ، ومساحتها 1.865.813 كليو متراً مربعاً وتعد أكبر مساحة بعد الجزائر ، حدودها من الشمال ليبيا ومصر ، ومن الجنوب دولة جنوب السودان ومن الشرق أثيوبيا وأرتريا ، ومن الغرب إفريقيا الوسطى وتشاد ، تعتمد اقتصادياً على التجارة والزراعة والنفط والصناعة ، شهدت الحراك العربي كبقية الدول العربية ولكن بقدر ضئيل فكانت ((عبارة عن حملة احتجاجات طفيفة انطلقت في 30 يناير / كانون الثاني عام 2011م وكانت تلك الاحتجاجات تطالب الحكومة بالقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية كما نادى عدد ضئيل منها بتغيير النظام ، كما أنَّ بعض تلك الاحتجاجات دعا إليها الطلبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي على الإنترنيت)) . (15)

الثورة في الإمارات : الإمارات العربية المتحدة من دول الخليج العربي التي تتكون من سبع أمارات هي الشارقة ، ودبي ، وراس الخيمة ، وأم القيوين ، وابو اظبي ، والفجيرة ، تبلغ مساحتها 83.600 ألف كيلو مترٍ مربعٍ ، وعدد سكانها 9.400 مليون نسمة منهم 947.900 ألف نسمة إمارتي فقط والبقية من المقيمين الأجانب ، يعمل سكانها بالتجارة والزراعة والرعي شهدت الثورة فيها في 2011 م كبقية الدول العربية ولكن بشكل مختلف عن الأخرين .

((فإنَّها لم تشهد أية مظاهرات بحد ذاتها ، فقد حدث فيها عدد من التوترات والاضطرابات تحسباً من الحكومة لأي استجابة شعبية تجاه موجة الثورات العربية

وقد تضمنت هذهِ الهيئات توقيفات واعتقالات وتضييقيات على الناشطين السياسيين وأطياف المُعارضة المُحتملة للنظام الحاكم خلال العام 2011 م)) . (16)

الثورة في موريتانيا : موريتانيا من الدول العربية التي تقع في الشمال الغربي الإفريقي ، نظامها السياسي جمهوري رئاسي ، عاصمتها نواكشوط ، عدد سكانها 2.200 مليون نسمة ومساحتها 1.030.700 كيلو مترٍ مربعٍ ، يحدها من الشرق مالي ، من الغرب المحيط والمغرب ، ومن الشمال المملكة المغربية والجزائر ، ومن الجنوب السنغال ومالي يعمل سكانها بالصيد والرعي والصناعات التقليدية ، شهدت الثورات العربية في 2011 م كغيرها من الدول العربية .

((فقد شهدت حملة احتجاجات شعبية مطلع شهر يناير عام 2011 م على شكل احتجاجات متقطعة للمطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وللتنديد بانتشار الفساد والبطالة والفقر ، قابل الرئيس محمد ولد عبدالعزيز بعنف تلك الاحتجاجات ومازال الوضع غير مستقر نظراً لوجود معارضة واسعة النطاق وتكتلات سياسية وحقوقية أخرى مطالبة برحيل النظام)) . (17)

الثورة في لبنان : لبنان من الدول العربية التي في الشام ، من دول الشرق الأوسط ، نظامها السياسي جمهوري دستوري ، وعاصمتها بيروت ، عدد سكانها 3.971.941 مليون نسمة ومساحتها 10.450 ألف كيلو متراً مربعاً ، يحدها من الشمال سوريا ، ومن الجنوب فلسطين المحتلة ، ومن الغرب البحر الأبيض المتوسط ، ومن الشرق سوريا ، يعمل أهلها بالتجارة البحرية والصيد والزراعة وخاصة التفاح ، وشهدت جزءاً من الحراك العربي عام 2011 م ضد الطائفية .

((فهي حملة من المظاهرات والمسيرات انطلقت يوم 27 شباط / فبراير 2011 م متأثرة بموجة الاحتجاجات العارمة التي انطلقت في الوطن العربي مطلع 2011 م طالب الشباب اللبناني بإصلاحات وإنهاء النظام الطائفي الذي يحكم منذ أكثر من سبعة عقود حيث الرئاسات الثلاث مقسمة بشكل طائفي وهي (الدولة والحكومة ومجلس النواب) منذ أيام الانتداب الفرنسي واستمر حتَّى بعد جلائه عن لبنان عام 1946 م فجاءت هذهِ التظاهرات للمطالبة بنظام حكم مدني ينهي التقسيم الطائفي للبلاد الذي كان وقوداً للحرب الأهلية اللبنانية التي اندلعت بين عامي 1975 م و 1990 م)) . (18)

الثورة في جيبوتي : جيبوتي من الدول العربية التي تقع بالقرب من باب المندب يفصلها عن الجزيرة العربية باب المندب ، نظامها جمهوري ، عاصمتها جيبوتي يبلغ عدد سكانه مليون نسمة ، ومساحتها تبلغ 23.200 ألف كيلو مترٍ مربعٍ ويحدها من

الغرب أثيوبيا ، ومن الشمال أرتريا وأثيوبيا ، ومن الجنوب أثيوبيا والصومال ، ومن الشرق بحر العرب شهدت الثورة في العام 2011 م حين كانت ((الثورات التي تجتاح عدة دول عربية ذات الأهمية الاستراتيجية الواقعة على الساحل الشمالي الشرقي لإفريقيا ، فصرخت أحزاب معارضة ، حيث إن أكثر من ثلاثين الفاً خرجوا يوم الجمعة 2011/2/18 م احتجاجا على حكم الرئيس عمر قيلة الذي ألغى العام الماضي فقرة دستورية تسمح له بالحكم لولايتين ، ليسمح لهُ بالترشح للمرة الثالثة للانتخابات المزمع إجراؤها في أبريل من نفس العام)) . (19)

وقال زعيم المعارض إسماعيل غيدي هاريد ، الذي اعتقل ثم أفرج عنهُ مع اثنين آخرين ،حيث جاء في صحيفة فايننشال تايمز ((إنَّ المظاهرات استمرت في سبع مدن ، وأكدت أنَّ مظاهرات أكثر تنظيماً ستخرج قريباً ، وأضافت أنَّ الناس يتظاهرون ضد الرئيس ، لغياب الديمقراطية والحكم لأكثر من ولاية ، مؤكدةً أنَّ الأحزاب المعارضة اتخذت قرارا باستمرار المظاهرات)) . (20)

المبحث الثاني ـ خيبات الثورات العربية :

، الأجندات الخارجية في الثورات العربية .

((لاشك أنَّ احتلال العراق كان يشكل خطوة البداية للربيع العربي الحاصل الآن حيث أعلن بعض المسؤولين بإدارة جورج دبليو بوش بعد احتلال العراق بأيام أسموه (بالدومينو الديمقراطي) ، من أجل ذلك نشرت (ميدل آيست أولاين) السبت 12 أبريل 2003 واشنطن – مقالاً للكاتب كريستوفر دو روكفوي ، يقول فيهِ ((تطمح واشنطن عبر سقوط صدام حسين إلى أنْ تجعل من العراق واجهة للتغيير في الشرق الأوسط ويرى خبراء الاستراتيجية الأمريكيون أنَّ تغيير النظام في بغداد ينبغي أنْ يفسح لعملية إعادة ترتيب الوضع في الوطن العربي)) . (21) ((هذا إلى جانب ما حصل للسودان من تقسيم ، وماحصل للدول العربية من ثورات داخلية وتلاقي المصلحة بين إيران وأمريكا في الوطن العربي ، والتنافس الاقتصادي والاستراتيجي والسياسي الروسي الصيني الأمريكي الأوروبي في المنطقة العربية ووجود دولة إسرائيل في قلب الوطن العربي ، وازدواجية المعايير للقضايا العربية وخلق الشرق الأوسط الكبير بتعميم الحروب الأهلية داخل دول الحراك حتَّى تنتهي قوتها وتنتهك سيادتها ، وتتحول عند ذلك إلى دول فاشلة يسهل احتواؤها ومن ثمَّ تبدأ في مساعدتها المالية والعسكرية والإعلامية للقوى والشخصيات التي أثبتت ولاءها للغرب كذلك استخدام الحصار الاقتصادي والسياسي والدبلوماسي ضد الأنظمة المناهضة للسياسة

الغربية في دولها تحت ما يسمى بالتدخل الإنساني ، كما أنَّ سكوت الغرب على الأنظمة الدكتاتورية كداعية لنشر الديمقراطية في الأنظمة التي تفوقها في القمع والتجويع وأنَّ ذريعة حماية المدنيين ماهي إلاَّ وسيلة لتمرير القرارات المطلوبة من مجلس الأمن والتي تسير وفق سياساتها والتي تجعل وجودها لهُ شرعية قانونية في الدول التي يصدر عليها القرار كما أنَّ الأنظمة الدكتاتورية تستخدم فزاعات المؤامرة والإرهاب والتطرف من أجل استجلاب تعاطف العالم وإيجاد وسيلة للتدخل في شؤون الدول بالوسائل السياسية والعسكرية كما حصل لأفغانستان والعراق ، وتغيير الخريطة الجيوسياسية لثورات الربيع العربي وأثرها على التحالفات السياسية في المنطقة ، حيث تلعب الاعتبارات الجيوسياسية والجيواستراتجية لأي إقليم دوراً كبيراً في تحديد ماهية العلاقات البيئية لدول هذا الإقليم وأشكالها ، وآليات التفاعل التي تحكم هذهِ العلاقات وتحديد مساراتها واتجاهاتها وأهدافها ، فالعلاقات الدولية عادة هي انعكاس لمتطلبات واقع جغرافي وسياسي واقتصادي معين يفرض على أطراف هذهِ البقعة طبيعة السلوك السياسي المتبع في علاقاتها مع الأطراف الأخرى سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي لقد استطاعت منطقة المشرق العربي أنْ تقفز خلال العقود الثلاثة الأخيرة إلى قمة الاهتمامات الدولية لعوامل عديدة يمكن أنْ نعزوها بالأساس إلى ثقلها النفطي والاقتصادي والموقع الاستراتيجي المتميز الذي يربط العالم كلهُ ، فضلاً عن إيقاع الأحداث التي خطف بريقها أبصار العالم كلهِ فمن الثورة في إيران إلى التدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان ، إلى الإعلان عن مبدأ كارتر إلى الحرب العراقية الإيرانية إلى حرب الخليج الثانية ، وأخيراُ الحرب الأمريكية على العراق واحتلاله إلى الربيع العربي ممثلاً في الثورات العربية والمقصود بالأهمية الجيوسياسية والجيوستراتيجية هنا ، تلك الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي لمنطقة المشرق العربي وقيمة هذا الموقع كأحد العناصر الرئيسة في التوازن الاستراتيجي الدولي وأبعاد توظيفهِ في نطاق الاستراتيجيات الكلية الشاملة للقوى الدولية الكبرى وصراعات القوى الإقليمية وسنحاول التركيز على واقع الجغرافيا السياسية في منطقة المشرق العربي والنظام الإقليمي لهذهِ المنطقة من خلال التعرف على المقومات والخصائص الجغرافية والسياسية والاقتصادية المميزة للمنطقة ، إضافة إلى إلقاء الضوء على النظام السياسي الإقليمي لمنطقة المشرق العربي)) . (22)

((وبالنسبة لموقع الوطن العربي يشكل بعداً استراتيجيا لدول العالم وذلك لتوسطهِ الكرة الأرضية حيث تقع منطقة المشرق العربي في مكان متميز جعل تأثيرها في

الماضـي والحاضـر والمسـتقبل كبيراً على العالم لموقعها المتميز ، فموقعها المسـيطر جعلها تفرض سياسـة على صـناع القرار في العالم كلهِ في السياسـة الداخلية والخارجية فموقع الوطن العربي يعتبر موقعاً مسيطراً ، بمعنى من يسيطر عليهِ يسيطر على العالم كلهِ ليس فقط لمواردهِ النفطية والبشرية والاقتصادية وإنَّما لثبات هذا الموقع الذي يتوسط العـالم حيث أنَّـهُ يربط جميع القـارات بعضـــها ببعض ولا يتغير إلى جـانـب الموارد الطبيعيـة النفطيـة والمعدنية والزراعية والطبيعة الخلابة والشـــواطئ الطويلة التي تقام عليها الموانئ لإيصـــال العالم ببعضـــهِ ، ويمكن الاعتماد عليهِ في السـياحة إلى جانب التجارة العالمية)) . (23) . ((كل تلك الأمور جعلت من العالم العربي أهمية خاصـــة ممَّـا جعل التكالب الغربي على تلك المنطقة خاصـــة بعد أنْ زرعت إســـرائيل في قلب العـالم العربي وأصـــبحت ابنتهم المدللة التي هي فوق القانون فبدأوا بالســـعي الحثيث للاستحواذ على المنطقة العربية بشتى الطرق لاستغلال ثرواتها الغزيرة ، هذا من ناحية ومن نـاحيـة أخرى محـاولـة إضـــعـاف الـدول العربيـة بـالحروب تـارة وتـارة أخرى بالاضـطرابات الداخلية سـوى كانت انقلابات عسـكرية كما حصـل في السـبعينيات أو بالحراك الشـعبي الذي حصـل في 2011 م وما بعدها وذلك لتقسـيم الوطن العربي إلى دويلات صـغيرة تحكمها الطائفية أو الحزبية أو المليشيات المسلحة أو الإسلام السياسي ، وما يسمى بالدولة الإسـلامية ، والكل ولاؤهُ للغرب يخدم مصـالحهُ وهذا ما يسعى إليهِ منذ الأزل ، ولعلَّ في حربها على العراق أو سوريا لدليلٌ على ذلك المسعى وما يحصل لليمن وليبيا اليوم من حروب أهلية لتنفيذ أجندات خارجية بتوجهات أمريكية إيرانية ما هو إلاَّ دليل جديد ، كما أنَّ تقسـيم السـودان والحروب الداخلية المصـطنعة من الخارج لدليل آخر على ذلك ، وما يحصـل في الجزائر وشـمال مالي والقتال الذي تقوم بهِ بوكو حرام في النيجر لدليل واضـح وفاضـح لمسـاعي الغرب في المنطقة ، وعدم السـماح للثورات التي نجحت في تونس ومصـــر من الاســـتمرار بحرية)) . (24) ((ومن ناحية أخرى أنَّ أكذوبة الإسـلام السـياسـي ما هي إلا ذريعة اتخذها الغرب لخلق الفوضى والصراعات الداخلية التي تقسم المقسم وتزيد من تجزئة الوطن العربي المنهك ، ولعلَّ في قصـة ابن لادن وتنظيم القاعدة التي صـنعت في الغرب وما حصـل لها بعد انهيار الاتحاد السـوفيتي والتهم التي أسـندت لها من تفجيرات 11 سـبتمبر إلى قصـة الإرهاب والتشـدد في أفغانسـتان والعراق ، ثمَّ خلقهم لداعش في الشـام ، والتي صـنعت في الغرب ثمَّ نشـرت في العرب للقضـاء على الأنظمة القائمة ، وفي 2015 م يسـعى الغرب للتواصـل مع الإسـلاميين ليقوموا بالدور المهم وهو إقناع المتشـددين واحتواؤهم

بدلاً من محاربتهم هذا الذي سعت لهُ كلٌ من أمريكا وبريطانيا وبعض الدول الغربية ، ويجب علينا ألا ننسى بأنَّ الغرب غلَّف أهدافهِ الاستعمارية والمصلحية بغلاف الديمقراطية الغربية والحرية المزيفة ، والتي تهدف إلى السيطرة على المقدرات العربية واحتلال أراضيها وتغيير الأنظمة السياسية التي تخدم أجندتها ومصالحها وتجعل من العرب دولاً تابعة لها تنفذ ما تؤمر بهِ دون نقاش وخلق كرزاي جديد في دول الوطن العربي وطمس الهوية العربية وتحقيق حُلم إسرائيل وأمنها وما يدل على دعم الغرب للإرهاب وإلى التطرف الديني المتشدد في دول الربيع العربي)) . (25)

((كما ورد من مقالات وتصريحات لوكالة الاستخبارات الأمريكية على لسان مسؤول في الاستخبارات (سي آيا أ) والذي أوردتهُ صحيفة الحدث في عددها الصادر يوم 2015/5/23 م في مقالها تحت عنوان (أخطأنا في تقييم نتائج الربيع العربي خاصة في ليبيا . يقول المقال : قال مايكل موريل نائب رئيس وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) السابق : إنَّ الربيع العربي كان بالفعل ربيعاً لتنظيم القاعدة أسهم في تدمير مؤسسات كانت قادرة على الوقوف بوجوههم مضيفاً أنْ أفضل مثال هو ليبيا حيث إنَّ بعد سقوط الأنظمة الأمنية والاستخباراتية فيها استطاعت المليشيات التحرك بحرية وأنْ تسيطر على مجالات شاسعة في البلاد وأضاف موريل أنْ الاستخبارات الأمريكية أخطأت في تقييم الربيع العربي الذي شهدتهُ عدة دول عربية ، حيث كان من المتوقع بأنَّهُ سيقطع الطريق على تنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية وتبين فيما بعد أنَّ هذا الأمر كان خاطئاً ، كما أوضح مايكل موريل أنَّ الربيع العربي كان عائقاً في بعض الدول أمام إرادة مكافحة التشدد حيث إنَّ قدرات النظام كانت موجودة للتصدي للمتشددين إلاَّ أنَّ الضباط الذين كانوا يتعاملون معهم بشكل يومي لم يعد لديهم الشعور بأنَّ هناك نظاماً سياسياً يحميهم وذلك نظراً لتساهل الحكومات الجديدة مع المتشددين وقربهم منهم)) . (26) ويرجع مرد ذلك إلى التدخل السافر من قِبل الغرب في الشؤون العربية وصناعتها للربيع العربي ومحاولة فرض أجنداتها الاستعمارية عليهم ، وحيث إنَّ الثورة جاءت عفوية وقد حادت عن مسارها بفضل التدخل الغربي ، وتصديرهم لأزماتهم إلى خارج أراضيهم .

((ووجود المليشيات الإرهابية وأصحاب المصالح الخاصة والمتشددين الإسلاميين والخارجين عن القانون وغياب السلطة الفاعلة والقوية وعدم اكتراث المنظومة الدولية بما يحدث في الوطن العربي وعدم جديتها لحفظ الأمن داخل دول الحراك الشعبي والسعي الجاد من أجل إطالة أمد الحروب الداخلية لاستنزاف القدرات الوطنية وأنَّهاء

البنية التحتية المتهالكة أصـــلاً ، وإثقال كاهل دول الحراك بالديون حتَّى لا تقوى على مقـاومتـهِ مســـتقبلاً ، والمتتبع للثورات العربيـة في الوطن العربي يرى أنَّ الثورات والانتفاضـــات التي حدثت في دول عربية عديدة بغض النظر عن دراســـة ظروفها والقوى الأســاســية التي كانت المحرك الرئيس لها وآفاق تطورها لاســتكمال مهمات الثورة بدون تعرجات والتواءات وكوابح ظهرت منذ البداية مع الوجهة الإصـــلاحية لكنَّها حالما انتهزت الفرصـــة أصـبحت قاعدة للردة لإفشـال مهام الثورة وتقدمها ، لقد صـــحت على أكثر التوقعات التي دارت حول الاحتقانات الجماهيرية قبلها وجرت تـأكيدات واســـتنتاجات إنَّ هذهِ الاحتقانات لابد لها من الانفجار الحتمي بعدما اتهم البعض الجماهير بالســـلبية واعتبرها نـائمة إلى الأبد أمام التحولات التي تجري في العالم واســـتهتار العديد من الأنظمة الاســـتبدادية في المنطقة العربية وتجاوزها على الحريات المدنية وخرقها لحقوق الإنســـان)) . (27) ((إنَّ الربيع العربي الذي أدت نتائجهُ الأولية إلى تغيير في وجهات النظر لدى الكثير من المثقفين والسـياسـيين الذين كـانوا لا يثقون بـدور الجماهير وإمكـانيـاتهـا في الانتصـــار والتغيير ويلوحون بعمل عســـكري أو لانقلابات عســـكرية يقوم بها البعض من قطعات الجيش بـأنَّها إحدى الوسائل المتقدمة في تخليص الشعوب من الأنظمة والحكام الفاسدين وهؤلاء لم يفطنوا للظروف والتغيرات التي طرأت في العالم والمنطقة وأنَّ الأنظمة والحكام استفادوا من تلك الأحداث الانقلابية وخططوا بشـــكل منهجي للهيمنـة والتدقيق في هويـات أكثر الضـباط ومنهم ذوو المراتب العليا حتَّى أنَّهم أسـسـوا فرقاً عسكرية خاصـة بهم تكون مضـادة لأي عمل أو تحرك عسكري ضد النظام ، وما يؤسف لهُ أنَّ الربيع العربي لم يبق ربيعاً مسـتمراً بالمعنى الواسـع لمفهوم التغيير الجذري أنَّهُ أصـبح في واقع الأمر يراوح في مكانهِ ويجابهُ بشكل مباشر لتحييدهِ على الرغم من نجاحات إسقاطه لبعض الأنظمة والحكام المســتبدين ، وبمجرد رحيل القدامى الذين شـــيبوا الرؤوس ودمروا النفوس زحف آخرون كـانوا ينتظرون الفرصـــة تحت الظلال بينما الذين خرجوا إلى الشـــوارع بمئـات الآلاف وأكثرهم من الطبقـات والفئـات الكادحة والمتوســـطة الذين صـارعوا الأجهزة الأمنية معرضـين أنفسهم للاعتقال والتعذيب والسجن وحتَّى للموت وهو ما حدث فعلاً مع عشـرات الجرحى والمصـابين مسـحوا أيديهم في الحائط لأنَّ الذي جاء إلى السلطة ومن خلفهم قوى الردة بدأوا يكبحون التواصـل والمضـي لإتمام بـاقي المهمـات ويســـعون لترويج إســـقـاط الأنظمة لأنفســـهم مدعين بمعارضـــتهم وتضـــحياتهم في تلك الأزمنة ، وهذا الكابح الجديد والقديم هدفهُ تعطيل مسـيرة الثورة

وإيقاف التغيرات عند حدود مصالح القوى المعادية للثورات والانتفاضات لا بل إيقافها عبر ادعاءات منها خراب البلاد وتدمير الاقتصاد والتربص الخارجي والمؤامرة المزعومة لكنهم يكذبون على الشعب لأنَّهم يتربصون بالشعب وببعض المنجزات التي حققتها ثورات الربيع العربي)) . (28)

((إذاً لا بد من التدقيق في الإمكانيات التي تساعد القوى الوطنية وحركة الشباب الواسعة لكي يقفوا بالضد من تمرير مقولات الأنظمة السابقة فيما يخص الأمن والاقتصاد ومستقبل البلاد لأنَّ هذه المقولات عاشت عليها الأنظمة السياسية السابقة واستغلتها للبقاء في سدة الحكم وفي الوقت نفسهُ مارست سياسات القمع والاضطهاد والاعتقال والسجن ضد أية معارضة حتَّى لو كانت سلمية ، ومن هنا يجب عدم المهادنة والتراخي في استمرار الضغط الشعبي السلمي لإنجاز المرحلة والانتقال إلى مرحلة جديدة يعزز فيها القانون ووفق دستور وطني يحافظ على حقوق المواطنين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتأكيد على الحياة الدستورية الديمقراطية وتبادل السلطة سلمياً وفق مبدأ الانتخابات التشريعية الحرة والتي يجب أنْ يؤدي فيها المواطن دوراً مسؤولاً ، وهذهِ المهمات لا يمكن أنْ تتحقق بشكل عفوي أو الاعتقاد بأنَّ سقوط الأنظمة وكأنَّهُ النهاية والربيع المرتجى وأنَّ الأمور ستكون على ما يرام ولابد من الحسبان كونها البداية لتحقيق الأهداف المهمة ومواصلة العمل بلا تراجع واستيعاب المرحلة كونها مرحلة انتقالية وقد تُستغل نتائجها الثورية من قبل قوى الردة والحكام الجدد لتعطيل مسيرتها نحو تحقيق مزيدٍ من التقدم)) . (29)

((وما نراهُ الآن من تطورات على الساحة السياسية في هذه البلدان يؤكد لنا أنَّ التوجهات لقوى الردة وفلول الأنظمة وقوى أخرى تريد الحكم وليس المضي أكثر باتجاهِ حصر النتائج الإيجابية بسقوط الأنظمة وسقوط حكامها والعديد من قادتها دليل على مدى المضادات التي بدأت تظهر بشكل علني بعدما كانت تتحرك في السر، وقد عادت إلى الساحة السياسية الشعارات الدينية المتطرفة أو اتخاذها مطرقة ضد القوى التقدمية والليبرالية والعودة للشعارات التكفيرية وقضية حقوق المرأة والاتهامات بالفساد الأخلاقي المنافي للدين الإسلامي بشكل منظم ووفق منهجية وآليات جديدة تنطلق من الجوامع والمساجد وأماكن العبادة لتعميمها على الشارع ثمَّ هناك بلورات للقوى اليمينية وفي مقدمتها التنظيمات السلفية التي نرى ظهورها كأحزاب سياسية لكنها تنكر هذهِ الصفة بالدعوة إلى السلفية التي بدأت منذ البداية استغلال ما يمكن استغلالهُ من قوانين وأوضاع جديدة ، لقد كانت سابقاً منهجية ميكا فيلية لخلط الأوراق

في قضايا تخص موضوعات الدين والسياسة وبالرغم من الحديث عن الدولة المدنية الإسلامية لكنها لم تتغير إلا بإضافة خطاب تمويهي لخداع المواطنين ، إنَّ الخطاب الذي مازال يُطبق سياسة خلط الأوراق لتغيب الأهداف الكامنة خلف شعارات خَّداعة ومنها عدم فرض الشريعة الإسلامية لكن ذلك ما عاد ينطلي على الذين لديهم خبرة واطلاع على تاريخ هذهِ الحركات التي كانت وما زالت تقف بالضد من قضايا حيوية ومهمة مثل : الفنون والتمثيل والمسرح أو الموسيقى والغناء ودور السينما والنوادي الاجتماعية والسفور وفرض النقاب وحقوق المرأة... الخ ، وهو ما أكدهُ البعض من الأصوات التي انطلقت مؤخراً في تونس ومصر وليبيا بعد النتائج الأولية للربيع العربي مؤكدة على النهج الذي مارستهِ في السابق لكن بوجه جديد ، تدعي أنَّها لا تعتزم فرض الشريعة الإسلامية وهي مغالطة ؛ لأنَّ الخوف والقلق الذي يلازم المواطنين بخصوص حرياتهم العامة والشخصية تجعلهم لا يثقون بهذه الأقوال ، والقضية لم تنتهِ بعد فهناك بشكل واقعي توجهات معادية حتَّى لهامش الديمقراطية وللحريات المدنية والقوى الوطنية والديمقراطية والاشتراكية تتبلور لدى أحزاب الإسلام السياسي بعدما تمكنت من الفوز في الانتخابات في تونس ثمَّ في مصر التي أشارت العديد من وسائل الإعلام إلى أنَّ القوى الإسلامية (الإخوان والسلفيين) تسيطر على لجنة صياغة الدستور التي وعدت بإنجاز دستور جديد خلال فترة قصيرة إلاَّ أنَّ الكثير من الخبراء يعتقدون (أنهم ليسوا متجاوبين مع الشارع الثائر) أي : هناك التفاف حول نتائج الربيع العربي ولننتظر ما يستجد في ليبيا وأنَّ الفرصة لم تحن بشكل كامل وإلاَّ لفرضت هذهِ القوى السياسية الدينية كل ما بجعبتها لتقول للدولة المدنية ذات الطابع الليبرالي رحماك الله)) . (30) ((هنا يجب إدراك الحقيقة بشكل واعٍ ولنفرض جدلاً ، أنَّ القادم السيئ الذي أفرزتهُ النتائج لا مفر منهُ لأسباب منها : اصطفاف القوى التي ترى في استمرار التقدم يعني تحقيق الطموح المشروع الذي خرجت الجماهير وحركات الشباب والقوى الوطنية والديمقراطية في سبيلهِ وهذا يهدد خططها ومنهاجها وأهدافها المرسومة بالضد من ذلك أليس من الأجدر، على الأقل أنْ يكون التهيؤ ملزماً وواعياً أيضاً ؟ وإيجاد آليات جديدة لتحقيق رغبة الجماهير في السير بالثورة إلى الأمام دون توقف وانتظار المقسوم وسد الطريق أو عرقلة المشروع المعادي الذي سيكون قاعدة للردة وبثوب جديد وقوى جديدة تحاول تجيير النتائج لصالحها وصالح برنامجها المموه ظاهراً بالسياسية والإسلام الليبرالي لكنهُ في الجوهر بالضد من الدولة المدنية الديمقراطية التعددية)) . (31) ((ولقد جاءت

إيديولوجيا التغيير في المنطقة العربية لعدة أسباب وعوامل داخلية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية كان لها دور مهم وحاسم في تغيير الأحداث هذا بجانب عوامل خارجية لا يمكن إغفالها ؛ لأنَّ البعض يرى أنَّ الثورات العربية اندلعت من المحيط العربي الداخلي ولم يكن لأي عنصر خارجي دور في ذلك ويشير مفهوم التغيير السياسي إلى مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة ، كما يقصد به الانتقال من وضع استبدادي إلى وضع ديموقراطي حُرّ)) . (32) ((تعتمد الاقتصادات العربية غالباً على واردات النفط أو السياحة والمعونات الخارجية في حين تغيب التنمية الحقيقية بسبب صعوبات تتمثل في ارتفاع معدل تزايد السكان في الدول العربية ونقص الكوادر الوطنية والتفاوت في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي انخفاض مستوى الادخار ، وفي ظل هذا الوضع المتردي فإنَّ دخل الفرد سيكون متدنياً في معظم بلدان الشرق الأوسط والدول ذات نظم تسلطية واستبدادية يقع بعضها في جغرافية العالم العربي وبالتالي في ظل هذهِ الأنظمة تنعدم مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وحرية التعبير والإعلام ، وبالتالي كُلها أسباب أدت إلى اندلاع ثورات الربيع العربي ، إنَّ فكرة الإصلاح فكرة قديمة قدم الإنسانية ، حيث وجدت في كتابات قدماء المفكرين اليونان من أمثال أفلاطون وأرسطو الكثير من الأفكار الإصلاحية مثل العدالة والقوانين وتنظيم المجتمع والدولة والاستقرار السياسي والتوزيع العادل للثروة وغيرها ، ويمكن القول إنَّ فكرة الإصلاح كانت ومازالت الهدف الأسمى للعديد من الفلاسفة والقادة والحركات السياسية والاجتماعية في مختلف أرجاء العالم ، فضلاً عن كونها موضوعاً رئيسياً في النظريات السياسية للفلاسفة والمفكرين منذ أيام ميكافيلي في العصور الوسطى حتَّى كارل ماركس في القرن التاسع عشر ، أمَّا في العالم العربي فإنَّ فكرة الإصلاح بدأت في الدولة العثمانية في المجال العسكري بعد الهزيمة التي تعرضت لها أمام روسيا القيصرية عام 1774 م)) . (33) ((ثمَّ امتدت لاحقاً إلى المجالات السياسية والإدارية والاجتماعية والإصلاح هو التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء ، ولا سيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة أو متسلطة أو مجتمعات متخلفة ، أو إزالة ظلم أو تصحيح خطأ ، والإصلاح السياسي هو خطوات فعالة وجدية تقوم بها الحكومات والمجتمع المدني نحو إيجاد نظم ديمقراطية حقيقية تكون فيها للحرية القيمة العظمى والأساسية وأنْ يحكم الشعب نفسهُ بنفسهِ من خلال التعددية السياسية التي تؤدي إلى تداول

السلطات وتقوم على احترام جميع الحقوق مع وجود مؤسسات سياسية فعالة على رأسها التشريعية المنتخبة والقضاء المستقل والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية والأحزاب السياسية بكل تنوعاتها الفكرية ، فهنالك من يعتبر أنَّ العالم حقيقة متغيرة لأنَّ التغيير هو سنة الكون ، لذلك فإنَّ الإصلاح السياسي هو عملية حضارية وطبيعية لابد من الدخول فيها من أجلّ تغيير الوضع الراهن بواقع أفضل وهنالك فريق لهُ نظرة أخرى خاصة بعد تبني الولايات المتحدة الأميركية لعدد من المبادرات والمشاريع الإصلاحية حيث يرى أنَّ الإصلاح المفروض من الخارج الذي نادى بهِ الغرب هو حلقة جديدة من حلقات الهيمنة والتآمر على العالم العربي ، وهو يهدف إلى تحقيق أجندة خفية خاصة بمصالح الدول الغربية لذلك يؤمن هذا الفريق بأنَّ الإصلاح لابد وأنْ يكون ذاتياً ولا يأتي من الخارج وهذا هو رأي الحزب الشيوعي العراقي حيث كان معارضا منذ البداية للاحتلال وللحرب لإسقاط الطاغية في عام 2003 والعقد الماضي أثبت صحة رأيهِ والحقيقة أنَّ الإصلاح السياسي يحتاج إلى إرادة وإلى عمل يرافق هذهِ الإرادة وأنْ تكون هناك توجهات تجري في جو وفضاء المجتمع المدني والاستقلال بالنسبة إلى الجهات المنوط بها إجراء تحديث وإصلاح وبشكل علمي جدي وليس بشكل عاطفي رغوبي يطور هنا ويستثنى هناك وهكذا تكون العملية مبتورة وبالتالي لا يكون هناك أي نتائج مرجوةً من هذا الإصلاح ، فمن تجربة الإصلاح السياسي في العالم الأوربي نجد هناك تلازما وتفاعلا بين عالم السياسة وعالم الاقتصاد والأنصاف الثقافية في التركيبة السياسية التي شاخت مع عملية تغير حتَّى لرجالات السلطة وهذا أمر مهم جداً لأنَّهُ لكي يقتنع المجتمع بجدوى الإصلاح يجب استبعاد الأناس المسؤولين عن آثار التردي والفساد وهو ظاهرة مستشرية في العالم العربي ومحاسبتهم قانونيا ، وحلول أُناس وخبرات جديدة حديثة يتولون عملية رسم آفاق جديدة لإصلاح ما فسد أو ما أفسدهُ غيرهم وهكذا تستمر الحياة ويتابع البلد والمجتمع مسيرتهُ نحو الأفضل ، إنَّ عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي في العالم العربي هي عملية ضرورية جداً وذلك ليس مجرد رغبة بل هي ضرورة ؛ لأنَّ الأنماط والأشكال السياسية الحالية السائدة في العالم العربي لم تعد تناسب المرحلة المعاصرة وهي بالتالي قد انتفت الحاجة لها ، ولأنَّ السبب الذي كان يضمن للنخب الحاكمة الاستمرار في الحكم وفي السلطة بهذا الشكل مثل أنْ تحتكر السلطة الحكم لثلاثة عقود أو عقدين لم يعد مقبولاً في مرحلة العولمة وبعد انهيار المنظومة الاشتراكية وانتهاء الحرب الباردة , ولأنَّ العالم بشكل أجمع يمر بمرحلة انتقالية جديدة

من الحياة إذ إنَّ التغيير السياسي والاقتصادي هو كالسيل الجارف سيجرف معهُ كل أشكال السلطات والتشكيلات التي لا تتلاءم مع معالم الحياة الجديدة)) . (34)

الخاتمة :

من خلال الدراسة والمتابعة للأوضاع التي سادت الثورات العربية ، خلال حراكها وسياقتها وما آلت اليهِ تلك الثورات ، نجد أنَّها سارت علي سياق واحد ، أو متشابه إلى حدً بعيد حيث قامت في الميادين العامة ، في تظاهرات عفوية وسلمية ، قام بها المتظاهرون في دول الثورات مطالبين بادئ الأمر بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وبعض الحقوق العامة قوبلت تلك المطالب بالقوة البوليسية والعسكرية لإخمادها في المهد ، إلاَّ أنَّ صمود المتظاهرين وإصرارهم ببقائهم في الميادين ، ورفعهم لسقف المطالب بإسقاط الأنظمة ، ووقوف الدول الغربية جعل منهم الأقوى فتهاوت الأنظمة أمام السيل الجارف ، والذي جاء على السياق التالي : في وقت لم تكن تصدق الحكام يوماً أنَّ شعوبها ستقوم عليها ، وإنَّ قامت تستطيع إخمادها بقوتها الأمنية الضاربة ، إلاَّ أنَّ الظروف تغيرت مع تغير المفاهيم ، وأصبح الاتصال بالآخرين أمراً سهلاً ، لوجود وسائل الاتصالات الحديثة التي جعلت من العالم أسرة واحدة ، فبقيام الثورات تنادى كل العالم واستجاب لمطالب الجموع المشروعة ، فوقفت موقف الحازم لذلك القمع الذي لحق بالثورات ، فخرجت التنديدات والاستنكارات وحتى القرارات العالمية والدولية التي حدَت من عنف السلطة بل ساعدت على إسقاطها كما حدث في ليبيا ، أما المسار : بدأ سلميا وعفويا بكل المقاييس ، لكن ثقافة العنف عند السلطات قابلت تلك الثورات بالعنف ، متناسية أن العنف لا يولد إلاَّ العنف ، وأنَّ الدم لا يجبر إلاَّ بالدم ، أنظمة جمهورية في صورة ملكية غيرت الدساتير حتَّى تبقى في السلطة أطول فترة ممكنة ، تلك الأنظمة لم تكن تشعر بمطالب شعوبها واحتكرت السلطة فيها وفي من يورثها من العائلة لذا أتى مسار الثورات بنسق متسارع ، حيث شمل معظم الدول العربية وبسرعة فائقة وفي زمن قياسي لا يتعدى الشهر ، أي من منتصف شهر يناير الأخير إلى منتصف الأول لفبراير من العام 2011 م ، والتي أدت بالتالي إلى نتائج واحدة وهي تحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية في أغلب شعوب الحراك العربي ، وباستثناء ليبيا واليمن وسوريا التي حولتها إلى فوضى عارمة ، ومن هنا يمكننا القول : بأنَّ الثورات العربية كانت وليدة أفكار غربية بدعوة الديمقراطية وحقوق الأنسان التي يفتقر لها العرب ويتمنونها ؛ كما أنَّما أتت من أجل تغيير واقع مرير استمر لعقود مورس فيها الجور والعبودية وكبت الحريات من قبل السلطات التي جثمت على

صدورهم لسنوات ، وعجزت فيها الحكومات عن تلبية مطالب شعوبها التي تنادي بالإصلاح ، وبعض الحريات والحقوق ، فانقلب السحر على الساحر وانطلقت الثورات في كلً من تونس ومصر واليمن وليبيا ، قوبلت تلك الثورات بالقوة المفرطة من طرف أجهزة الدولة الأمنية ، فسقط الشهداء في ميادين الصمود ضد الأنظمة ، مما زاد من عزيمة الثوار في الإصرار على إسقاط الأنظمة الفاسدة ، وإحلال محلها أنظمة سياسية ديمقراطية تنشر العدالة وتكرس التداول السلمي على السلطة وتحقق الحريات العامة ورفاهية الشعب بالصمود تحررت الشعوب العربية في دول الثورات من براثن حكامها ، فينبغي عليها الآن ، انَّ تسير وفق ما خرجت من أجلهِ وتسعى من أجل المحافظة علي الحرية ، التي لا تأتي إلاَّ باحتفاظها بوحدتها الداخلية وتمسكها بأهدافها التي قامت من أجلها ، وطردت الأيادي العميلة من العملية السياسية واستبعاد عصابات الأنظمة القديمة المتورطة في الفساد ، والقيام بالتصدي لما يحيكهُ الغرب من سياسات تحول بينهم وبين تنفيذ الديمقراطية الحقيقة التي نادت بها المواثيق الدولية ، بانتخابات حرة ونزيهة دون تدخل من أحدّ ، ذلك كفيل بحل المشكل السياسي في بلدان الثورات العربية ، وخاصة الدول التي لم تستقر فيها الأمور السياسية بعد ، كما يجب عليها تغليب مصلحة الوطن عن المصلحة الخاصة ، والتوافق في الحلول لتشمل كل الأطياف والألوان السياسية في الدول التي لم تنجح فيها الثورات كاليمن وليبيا تحت راية واحدة ، راية الوطن ، رغم أنَّهُ لا يستطيع أحد التنبؤ بالمستقبل في هذهِ الظروف والأمر متروك للزمن ليلعب دورهِ في إنجاح تلك الثورات ، أو الإيتاء بثورات جديدة تحت ظروف سياسية جديدة ، تساعد على قيام أنظمة سياسية حديثة يتفق على تأسيسها الجميع ذات طابع وطني صرف تؤسس لقيام حكومات ديمقراطية تحقق العدالة الاجتماعية ، والتناوب السلمي على السلطة ، وتحوز على رضى وثقة الجميع ، تعمل من أجل الوطن وإخراج دساتير تتماشى وطموحات الشعب ، والمحافظة على تلك الحريات ؛ لأن المحافظة على الحرية أصعب من نيلها ، ولكن الاستعمار والتكالب على النفط الليبي جعل تلك الثورة لم تستقر إلا إذا نفذت تلك الشعوب مطالب المستعمر ، ليسمح له بالاستقرار السياسي والاقتصادي والسياسي .

النتائج :

من خلال الدراسة والتحليل للثورات العربية في العام 2011 م توصلت للنتائج التالية :

1- نتيجة الاحتقان السياسي الناتج عن سيطرة الأنظمة الحاكمة في الدول العربية أدت إلى حدوث الثورات .

2- تبين للجميع حقيقة قيام الثورات في الوطن العربي التي ينظر إليها بأنها مستحيل ولكنها أصبحت حقيقة واقعة وملموسة .

3- عدم وجود العدالة الاجتماعية والتهميش وكبت الحريات هو المسبب للثورات العربية .

4- اتضح أنَّ الشعب العربي لدية القدرة على التغيير والوعي الكامل بالسياسة .

5- إنَّ الأنظمة العربية ليس لها ولاء للوطن في دول الحراك الشعبي أكثر من ولائها لحب السلطة .

6- إنَّ الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني تغرد خارج السرب في ليبيا واليمن خاصة لآنهُ لم يكن لها أي تأثير في استقرار الدولة بعد الثورات ، ولم تضطلع بدورها ، ما عدا في تونس ومصر .

7- إنَّ الثورات العربية أتت بها ظروف سياسية صعبة وشبه مستحيلة .

8- للثورات العربية أهداف مستقبلية لابد من تحقيقها والمحافظة عليها .

9- ضرورة الوقوف أمام الإسلام السياسي المتطرف وبقوة ، وعدم تمكينه من تحييد الثورات عن مسارها .

10- التغذية الخارجية لأطراف الداخل ساعدت على توسيع الفجوة بين اطراف النزاع وإطالة أمد الأزمة خاصة في ليبيا .

11 - لابد للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية من دور كبير في صنع السياسية العامة .

12- الأنظمة السياسية ليس لها دراية بشعوبها ، وليس لها قنوات اتصال جيدة معهُ

13- وجود مصالح خارجية ساعدت على الثورات ، وحولتها إلى خيبات .

الهوامش :

1. مجموعة مؤلفين ، الربيع العربي إلى أين ، أفق جديدة للتغير الديموقراطي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت ، ط3، 2012 ، ص 231) .
2. مجموعة مؤلفين ، الثورة اليمنية الخلفية والافاق ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، (بيروت ، ط1 ، 2012 م ن ص 45) .
3. مجموعة مؤلفين ، الثروة اليمنية ، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، (قطر، ط1 ، 2012 ، ص 152) .
4. عبدالسلام يحيى المحطوري ، المسار التاريخي للتدخلات الإقليمية والدولية في اليمن ، بيروت ، ط1 ، ص152) .
5. حسن خليل غريب ، الحراك الشعبي وملاذاتهِ الأمنة ، المركز العربي ، (الدار البيضاء ، المغرب ن ط1 ، 2014 م ، ص 74) .
6. محمد فخرو ، الثورات العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت ، ط1 ، 2011 ، ص 123) .
7. أحمد إبراهيم عامر ، 17 فبراير يوم بيوم ، (مصر ، المطبعة التجارية ، ط1 ، 2012 ، ص 302) .
8. فوزي المناوي ، لحظات فاصلة في حياة الزعماء ، (القاهرة ، ط1 ن 2011 ، ص 54) .
9. عزمي بشارة ، الثورة اليمنية ، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، (قطر ، ط1 ، 2011 ، ص97) .
10. فؤاد عبد الجليل الجلاصي ، الثورة اليمنية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، (بيروت ، ط1 ، 2012 ، ص 166) .
11. فؤاد عبد الجليل (المرجع نفسه ، ص 178) .
12. فؤاد عبدالجليل (المرجع فسه ، ص 199) .
13. احمد ابوزيد المسماري ، بشاير الربيع الليبي من بداية البداية لمسك الختام ، دار الكتب الوطنية ، (بنغازي ، ط1 ، 2012 ، ص158) .
14. عزمي بشارة ، الثورة المصرية ، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، (القاهرة ، ط1 ، 2011 ، ص 221) .
15. خليل سامي ايوب ، الحوار المتمدن ، (العدد 3564، 2-12-2011 م ، ص 5) .
16. محمد ثابت ، الحكام العرب ، كيف سقطت العروش من المحيط إلى الخليج ، دار الكتاب العربي (، 2011 ، القاهرة ، ط1 ، ص57) ,
17. تركي فيصل الرشيد ، ما بعد الثورات العربية ، مكتبة عالم الفكر ، (بيروت ، ط1 ، 2013 ، ص77) .
18. تركي فيصل الرشيد ، (المرجع نقسه ، ص 79) .
19. معين زيادة ، الثورة والقدم وحقوق الانسان ، (العدد 59 يناير 2013 ، ص 4 ، 9) ,
20. خليل سامي ايوب ، الحوار المتمدن ، (مرجع سابق ، ص9) .
21. محمد ثابت ، الحكام العرب ، (مرجع سابق ، ص71) .
22. عبدالكريم غانم ، الثورة اليمنية ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، ط1 ، 2012 ، ص 39) .
23. جريدة ميدلغيست اولاين ، واشنطن ، (12 أبريل 2003 ، ص 4) .
24. جريدة اليوم 24 ، حسن طارق ، الصحراء واختبار أبريل ، (6/ 2015 م) .

25. منصور عبد الحكيم ، الماسونية والثورات الشعبية بين الحقيقة والافتراء ، القاهرة ، (دار الكتاب العربي ، ط1 ، 2013 ، ص 122) .
26. منصور عبد الحكيم ، (المرجع نفسه ، ص 211) .
27. محمد زاهر السماك ، جغرافيا الموارد الطبيعية ، دار الشعب للنشر والإعلان ، (القاهرة ، ط1 ، 2013 ، ص 25) .
28. 26- مجموعة مؤلفين ، مآل الثورات العربية ، دار الكتب العربية ، القاهرة ، ط1 ، 2015 ، ص 184) ,
29. مجموعة مؤلفين ، الثورة المصرية ، (مرجع سابق ، ص 319) .
30. مجموعة مؤلفين ، (المرجع نفسه ، ص 421) .
31. انس الدغيدي ، نهب النفط بين امريكا وبريطانيا في لعبة السياسة ، دار الكتاب العربي ، (القاهرة ، ط1 ، 2013 ، ص 170) .
32. انس الدغيدي ، (المرجع نفسه ، ص191) .
33. مصطفى علوي ، كيف يتعامل مع الثورات العربية ، دار الكتاب العربي ، (القاهرة ، ط1 ، 2012 ، ص45) .
34. مصطفى علوي ، (المرجع نفسه ، ص 48) .
35. محمد السيد سعيد ، ازمة النظام العربي ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 433 ، ص 37).
36. محمد السيد سعيد ، (المرجع نفسة ، ص 44) .